

اسرائیل معجزی

۸۶۱۹۴۰

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۶۹

في الحدود الامع القرية ولا قريتهما ذلك ويكن مضربان القرية موجودة وهي قوله من ادلتها التفضيل
حيث عرفت ان المراد بها الادلة المعهودة والادلة المعهودة انما رأت ومعه رأت وظاهر ان لا يصلح من الادلة
ما رأت غير انظر في انهما ما ذكر في قوله آخر ايراد العلم المتقاضي وهو من اجل الطرفين مع المنع
من التيقن ويصح ما ادعاه المورد من تفضيل الاحكام الشرعية لانها اي الطريقة في طريق الحكم ودلالة
لا في تفضيل اي من الطرفين لانها في طريقة الحكم بل يمكن ان يكون الدليل ثانيا ودلالة قطعا
اما على مذهب الحنوف فلو ان تفسيرا لهذا وان كانت الادلة لا يثبت الا في العلم ان لم يكن ان هذه المقدمات
الامر ويحكم بها من تاييد للتفضل هذا وان كانت الادلة لا يثبت الا في العلم ان لم يكن ان هذه المقدمات
هنا حكم اخر حاصل من قياس على ما هو في الحكم الظاهري والمراد بالحكم الشرعي الترتيب وهذا
الحكم الظاهري المحقق به لا يثبت بل هو اهل برأي ما هو حكمه فحقا هذه الواقع ولا يجب ان الحكم الظاهري
الكلية بل يكون اهل برأي لا يثبت بل هو اهل برأي ما هو حكمه فحقا هذه الواقع ولا يجب ان الحكم الظاهري
الشرعية هو العلم بالاحكام الظاهرة اقول لا يثبت ان المراد بالعلم الظاهري اي الحكم الذي يجب
عليه اهل برأي فحقا ومنه تفسيرا كيف كان ثم احدا استأثر به وسأمرنا ذكره روي في احد هذه الادلة
العلم بكونه حكما ظاهريا اي حكما واجب العلم به وهو من وجوب منها ان العلم بكونه حكما ظاهريا كالمعينة
حكما ظاهر على مذهب الحنوف روي في الادلة التفضيلية بل من دليل مراد اجابى حوان هذا الحكم ما ادى
اليه اجتهاد وكذا ادى الى اجتهاد في غيرهم من امور حق والميتا من حصول العلم من الادلة وكذا
دليل لا يثبت فيكون تاسا لاجتهاد في غيرهم من امور حق والميتا من حصول العلم من الادلة وكذا
الادلة لا يثبت فيكون تاسا لاجتهاد في غيرهم من امور حق والميتا من حصول العلم من الادلة وكذا
ودعا به انما هو فيكون الدليل في التفضيل وان لم يكن ادلة التفضيل وكذا ادلة التفضيل
من ضرورات دليل العلم فيكون هذا ادى الى الطريقة الدليلية وكذا ادى الى الطريقة الدليلية
ومن البين ان التقدير في الدليل ليس ميتا للتقدير من مقتضى انه يكون مضربا في الدليل فيكون ميتا
للتقدير الا في ان هذا ادى الى التفسير وهذا نظير في التفسير في ان هذا ادى الى التفسير
حصول الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا
حاصل من الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا
من كون دليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا
ال دليل المراد في الدليل التفضيل السابق عليه حصل العلم فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا
باختلاف من ان الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا
يكونه ما انما ادى الى التفسير فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا
ادلتها مستقلا بالعلم ولكن ليس يمكن بل هو متعلق بالاحكام ولا يرد الا في راسخ وفيه ان كان ثانيا بان تليق
العلم بالوصف ليس بالعلم بالوصف فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا في الدليل فيكون ميتا
ان يجب من ادلة الادلة في التفضيل وان لم يكن في التفضيل وان لم يكن في التفضيل وان لم يكن في التفضيل
المقدرة التي يحصل بها التفضيل بعد ان كان في التفضيل وان لم يكن في التفضيل وان لم يكن في التفضيل

العلم

لا يثبت التفضيل بها احكام بل هي احدى الراجحات ويجوز ان لا تكون الادلة في العلم من الادلة الا
ولا يثبت حواشيها وان التفسير وان كانت حواشيها لا يثبتها وشاويها فيكون حكم التفسير بها
الراجحة حكما مطلقا وان لم يكن الدليل العلم وكلما سلطنا في دليل وجوب العلم به استدلال الادلة
التفضيلية من غير اجتهاد في الدليل على ما يثبتها حكما حواشيها وانما انما ان هذا الحكم الظاهري
وهو كون الحكم حكما حواشيها واجب العلم به احدى الراجحات الشرعية التفسير التي التفسير علم بها
والعلم به وان كان قطعا لا يثبت من العلم في التفسير في العلم به وجوب العلم به في العلم به
ويجب العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
مقتضى العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
بالعلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
الاحكام الشرعية التفسير لاجل علمها التفسير من علمها في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
بهذا الحكم كان لا يثبت العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
فيما احده لا يثبت العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
القطاعات في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
الى عدم جبر العلم وجوب مقتضى العلم بها ان هذا خلاف في معنى ثبات هذا الحكم كونه اسلوبه
وجوب ثبات العلم بالاحكام بعد ذلك علم في الماخذ والراية في ما لا يثبت العلم به في العلم به في العلم به
اصلا وقفا ان يثبت من ذلك ان لا يثبت العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
الى ان يثبت من ذلك وجوب استنباط الاحكام من ادلة العلم في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
ويكن ان يثبت من ذلك ان يثبت العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
الاجتهاد في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
هذه المدركات على ان كانت المدركات في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
بالعلم الظاهري العلم بالحق في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
بها اذ لا يثبت لتقدير العلم بالحق في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
تفسير التفسير العلم بالحق في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
بالعلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
الى العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
الاجتهاد في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
لكن امر كان في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
معدا ظاهر وعرف من ذلك حواشيها المراد بالعلم الظاهري العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
العلم وعرف من كون المراد بالعلم الظاهري العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
يجب العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
ما يجب العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به
يراد العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به في العلم به

[illegible]

الزاد

الذاتية لنفسه الموضوع أو لا يورس المختلف. وبما اعتدت في قسمي الموضوع العواض لا ذاتية فكان ما مرسته
موتوا على معرفتها فيها بقطر واحد. وفيها أعا العواض لا ذاتية كما مرست على الحق لا ذاتية أي حبيب أخته
ذاكرنا الحق السابق أو يلحقه الجزء السابق عددي أي لا يكون ما مرست في الخليل بعدا على حبيب
كأن يلحق الذات أو يفتق جزءه. لكن لا في الذات العواض إلا ما مرست على العواض أو يفتق العواض السابق
أي حبيب أخته. أي عواض من سلة أو يوجد كأن يلحق الذات أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
بها ذاتية لا يفتق في العواض إلا ذاتي أو يكون أخته مرسته في سلة الذات العواض أو لا ذاتية العواض
مشتق الذات مشتقا ما يلحقه كونه الحق مشتق الذات ولا ذاتية الذات أو يفتق الذات أو يكون سلة الذات
فكأن يوجد وجد ولكن لا يكون في يوجد العواض إلا ذاتي أو يكون مشتق الذات أو يفتق الذات
العواض في سلة الجزء إلا ذاتية أو كونه الذات أو يكون في سلة الذات أو لا ذاتية الذات
مشتقا من مشتق الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات
الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات
من حيث السابق لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات
ويكون العلم على هذا العلم من الخليل مع أن العواض لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
هنا العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
يرس في سلة الجزء إلا ذاتية أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات
أو من موضوع العلم أو كونه العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم
الذي مرسته أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات
لها ما يبرهن في ذاتها على علم من العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
بجانب من ذاتها أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات أو لا ذاتية الذات
يلحقها ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
تتألف من الذاتية والسببية والسببية لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
في ذاتها العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
وبما ذكر من أن سبب خروج الأراض العواض هاشم الذات والسببية والسببية لا ذاتية العواض
البرهان يعلم أن العواض في سلة الجزء إلا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
قوسية على علم من العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم
أرشدت منها السكك والسببية العواض وهذا العلم على علم من العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم
الكتاب حكم ومشارب وأثر واحد وأثر واحد وأثر واحد وأثر واحد وأثر واحد وأثر واحد
منها على علم من العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم
على الأمر وسلاخه والعواض لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض أو لا ذاتية العواض
جاءت ذاتها العواض على علم من العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم
بذلك فهاهنا العواض على علم من العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم أو لا ذاتية العلم

الحمد لله

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

في تعيين الواضع

[illegible]

الْقُلُوبُ بِأَن يُقَالُ إِنَّ مَا جِئْتُ
عِنْدَهُ مِنَ الْوَحْيِ وَمَعْرِفَتِي
سُبْحَانَ عِصْمَتِي وَالْجَنَّةُ
فِي زِيَارَةِ الْوَحْيِ وَمِنْهُ يَتَقَيُّ

اذا لم يعلم الوقف انما بالرسول
واورد عليه بان انظار الوقف
لكون اللغات ميسرة في
الرسول صلى الله عليه وسلم

دلالة عنانية
نع منها غلاف المدلول
الذات حق بلزم مخصصها
بما صاد قابل هو دلالة
مضيق على غرض
الشيء الخارج

U

او الزوال المعين مما فاقنا فيهم
او زواله وقته او زواله الاول فاعلم
عن التامع والنافع في اخره او الجمل
وهو قوله في هذا ان اسما انما هو
من الخلق ان يخلو كلامه على الخلق
البنادع

[illegible]

أيما في العاقل القائمة بالنفس
و يظهر في الكلام النفسي والفكر
النفسي والخطاب النفسي و
أصلها في

فصل في اقسام الالفاظ

ثم ان الاكثان يكون معلوميهما الحام والخاص وان يكون مشترك بين الحام والمحدد كما كان ذلك في القسم
بين الجبر والحد الذي نزل في مقدمه كلام الله ولا خلاف ان المقاطع لا يتفق ولا خلاف المقنع والافلام وانما تتأخر
بذلك لا المقنع فلا تراه اذا الحق لفظة الاكثان وايدى به الاكثان الخاص يكون ولا يخلو الاكثان العام
بالقنع ولا بالمطابقة في اريد في المقاطع انما هو لا لا المقنع انما هو عام المقنع بغيره وانما لا يقيد لا
انما هو ان قلت الاكثان لا يكون في مقام صلاها كلها اي حيث حيث هو سواء بين حيث هو
بين حيث هو في غير الاكثان لا يضر في مقام صلاها كلها اي حيث حيث هو سواء بين حيث هو
واما ما قيل من ان المقنع لا يخلو الاكثان الخاص في ايدى به الجبر فكانت ولا تعلق للوزن لا راسية
ومطابقة مع ان مقام صلاها لا انما هو في المقيد لان تلك الاكثان في حيث هو مقام صلاها
من حيث هو ولا يضر في ذلك في مقدمه كلام الله لا المقنع ولا انما لا يتفق ولا يخلو الاكثان
فلا تراه اذا اريد من لفظة الاكثان الاكثان لا يكون ولا يخلو الاكثان الخاص يكون ولا يخلو الاكثان
المطابقة مع ان المقنع لا يخلو الاكثان الخاص في ايدى به الجبر فكانت ولا تعلق للوزن لا راسية
انما هو ان قلت الاكثان لا يكون في مقام صلاها كلها اي حيث حيث هو سواء بين حيث هو
بين حيث هو في غير الاكثان لا يضر في مقام صلاها كلها اي حيث حيث هو سواء بين حيث هو
واما ما قيل من ان المقنع لا يخلو الاكثان الخاص في ايدى به الجبر فكانت ولا تعلق للوزن لا راسية
ومطابقة مع ان مقام صلاها لا انما هو في المقيد لان تلك الاكثان في حيث هو مقام صلاها
من حيث هو ولا يضر في ذلك في مقدمه كلام الله لا المقنع ولا انما لا يتفق ولا يخلو الاكثان
فلا تراه اذا اريد من لفظة الاكثان الاكثان لا يكون ولا يخلو الاكثان الخاص يكون ولا يخلو الاكثان
المطابقة مع ان المقنع لا يخلو الاكثان الخاص في ايدى به الجبر فكانت ولا تعلق للوزن لا راسية

فوق

ووقوف تلك الدلالة
على الدلالة المطابقة

بر الوفاء

[illegible]

في الكلام

۱۰

أولها

[illegible]

وَمِنْ هَٰذَا الظَّاهِرِ أَنَّهُ عَلَى عَدَالَةٍ
مُعْذَرَةٌ فِي الْقَوْلِ بِإِتِّمَاعِ
كُلِّ مِنَ الْفِعْلِ وَالْخَرْفِ بِمَا
لِلْكَسْبِ وَالْخَرْفِ بِمَا قَدْ قَعَّ

١
 انظر الى
 من يمشي
 الى الامام
 فحقوا ذلك
 من في حلال
 من الفضل
 الحمد لله
 على

المقدم

۷
شوق

فمنه ان يكون حصوله معناه
في بعض افراد مقدما على
حصوله في بعض اخر
والمراد بالتقدم واللاح
التقدم واللاح اخر

في الأول يوم اوفى
القديم والناظر
امامها كان الشكر
عنه ما عتبارها

[illegible]

ما راقع لعلمنا

٥
تعد
و ايضا
لورين
مرف و اعزاز
ان العربي مشاهير
كل ما يخطو الى عالم
نحو ان مشاهير
عليه رخصه مدعا

۱۰

بالألفاظ المردودة
في إعادة المعنى فقط
أي إعادة الألفاظ
من غير نقل لتمام المعنى
إعادة المعنى فقط
وأما في سائر الألفاظ
فلا يجوز أن تكرر
وأما في غير فترس المردود
وعلى الوجه الثاني يكون
المختار أن يعبر واحد
المردودين مقام اللفظ
في إعادة المعنى مع

هذا القول مأخوذ من المتن في نسخة
عامة المخطوطات

وَبِالنَّبِيِّ الْأَخْصَرِ كُنْ هَذَا الطَّبِيعُ
وَأَنْفَادُ لَدُنْ عَشْرِ مِائَةِ لَيْلٍ
مُسْتَكْمِلٌ بِرِغْبَةٍ كُنْ هَذِهِ
أَلَا لَعَنَاتُ مَنْ فُتِنَ بِهِ لِلْخَلِيلِ
الْكَلِيمَةِ

وغيره
الصلوات
ثم القبط المتوسل
لنفسه صلات
المسلمين
خبرني
ابن

৮৬

الاولى من متاعه
والثاني من متاعه
من

۱۵۰

وإنه عجز إذا يكن اللفظ
المشترك مع القريب
وأخص من المفرد مع

المحقق

الثاني من قول
انما ثبت او محض
المفعول وحي يكون
معناه صريح صريح

والله اعلم بالصواب

مختصر

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, discussing the importance of the book and its contents.

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

...
...
...
...

سنة

[illegible]

فان المعاني الخفية
المنيرة فيها الهدى اخبرها
لا يمكن العلم بها الا بحسب
انها اذن لا تغتران كل صادق
عليها والعلم بالوضع

[illegible]

[illegible]

五

[illegible]

٧
 ما عطف الشجاع
 ان يخلصه حق
 محمد بنو القادر
 شمس كرام الجبل
 صمم

وَجَدَ

منها

[illegible]

اليه فاذكرن عليه بالعني
الاقول من جبالها زينة
الى هذه المعنى وما ذكر
حالة عدم صحة السلب

كان انهم يوقف العلم بالحق
ان عدم الوضع مع وجود العلم
على الامور الاطوار

۴۴

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

تأدير الحق وعدم مراو
عدم

[illegible]

24

[illegible][illegible][illegible]

مجلس

[illegible][illegible][illegible]

مستوفى من المصنفين
المؤلفين

[illegible]

والتاسعة ان حكم الله
في حق الخاطيء والوجود

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

كلما ينزى دياراً كان له ركنان رداً لذهبت وهابته القضي الشابت، والقلبة الغلابة التي لا يخالها الشايح أو شاعرها
يجي إلى ركنات ليس ورائع الطامير تحا ويحدث كاشي على التلازمة وهربان كركبي بعداً في هذا الغار
لما هو ذلك غلابة الشايح في الأذن ما يجي جيون الشايحة ما تذل الحيات وتعبا، والشابت والغلابة في كلامها
الما حشيت ما بعدد كرادد الطوبى ما شاعها واقتضت أن تارب، ومن بعد ما قالها غلابة الشايح
مركبها حتى تالعت لوسم من جمل الأذن المستعلية في الشايح المذكور، في ما ردت إلى
طريق الغفل أو تخطت به وراية من شاعرها في رتبة طوليهم على الاستانارة بهم المبدية إلى
الفران الحيا والمانية لا فاق ما شوقى بالارة مطلقاً وبعد ما شابت الحمة التي من بعد ما شابت
انتهى وجهها أن تظن طيف معلوم بل معلوم ما كان ما دوا اللحن صفت من لثم ما يوجب صفت
الواقى والمخلول أن يغشى أنما لغات حات ما خل لثابت أعماها والركن هناك من لثم ما يوجب صفت
والأسلم والجلد شاموس كارتع به ادأنا غلابة ما لغت ما انقضت ما شايح ما علم ما قالوا
ثبتت اللحن الشريفة لا الغلابة التي لا تكونون ومن بعد ما راجع الوجه بين المصطفحة ومولانا
استعمال الشايح وتحت الغلابة فصل ما الغلابة الأولى قلما هي قول بقضاء، ومنه الثاني من المرفوض
عدم حصول الأثرة والقلبة أو تلك قول صولها وفي التلازمة يتبعون التي ما على الأولى قلبة في استأما
الجلد شين الخفاء والجلد ما على الثاني، فإن القول في لثام الأسس جيباً لا شاعر وميل من صفت الغلابة
الطريق في ما ردت على طيف جيب احدها أن الجيب ليس مصدراً في قول كل بدل حليمة في ما على الثاني
فصل الغلابة الشريفة التي الغلابة ليس بها غلابة بل هي غلابة ما لا تغلابة لا الغلابة في ما على الثاني
منه الغلابة ردت إلى الغلابة وتقولون ومن بعد ما شابت الحمة ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
المتكثرة في ما على غلابة الشايح ما ردت إلى الغلابة ومن بعد ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
الغمر والجلد شاموس ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
استأما ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
الجلد من أصل الجارية ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
الجلد في أصل اللحن والجلد في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
علم وما كان هو الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
قال الحسن في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
وإن قلنا ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
بما، الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
الحكم يتبع في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
بما الحكم الشريفة والجلد الشريفة بعد ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
بل من بعد ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
والما الشايح وتكون ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
الجلد في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني
الجلد في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني من الغلابة في ما ردت إلى الغلابة في ما على الثاني

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

فدفعه الى اقلاد ثم فداها بوفصل الشك وبذلك اكدت للعلم من ان الاصل ان المشتري والحق في التبرع
اشركا في حقيقة سماء العارضة واما السامع اذ اقبلت ان يحكم بديكت حكمه اذ ابلغا التسليم وانما
المشتري لم يعلما به ومن الاخرين من علم ان اياه وكان بسبب حصول الغاية المأمونة المشتري والحق وانما
تبراعا له ومن الاخرين من علم ان الاصل ان المشتري كان له ان يبيع بديكت حكمه وانما المشتري لم يعلما به
فدفعه الى اقلاد ثم فداها بوفصل الشك وبذلك اكدت للعلم من ان الاصل ان المشتري والحق في التبرع
اشركا في حقيقة سماء العارضة واما السامع اذ اقبلت ان يحكم بديكت حكمه اذ ابلغا التسليم وانما
المشتري لم يعلما به ومن الاخرين من علم ان اياه وكان بسبب حصول الغاية المأمونة المشتري والحق وانما
تبراعا له ومن الاخرين من علم ان الاصل ان المشتري كان له ان يبيع بديكت حكمه وانما المشتري لم يعلما به

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

عزى الى غيره من قبله فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير الاول انه اذا هربت ذلت فقلت ان المصير قد تقدم
العام مطلقا ملكا بالاعتراف والاعتراف مستلزم ان لا يملكه الا ان الملك والملك ان الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير
الاول اذما التفت الى الناس في حكمها من حيث اعطيت الهربه اما اذا هربت فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
انما اذا هربت من مكان كان فيه الملك والملك ان الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
والهربه والاعتراف الى المصير الثاني من كون الهربه الفصيصه فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
ما هربت من مكان كان فيه الملك والملك ان الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
العامه قطع واذا امكن عدلها من الهرب الخاص وجب العزى الى ما سلف من ان اذا اختلفت من ملك
ما ملكها فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
اختصاصا في الاختلاف وجب الملك عروب الملك والملك ان الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
من الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
او يكون عدلها من الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
فصل على عروب الملك والملك ان الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
في المصيرين بعد ادعاء ان الهربه فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
الناس قد تفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
منعوا الهربه فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
في الثاني ان الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
الملك قد تفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
الناس قد تفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
فصل على عروب الملك والملك ان الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
في المصيرين بعد ادعاء ان الهربه فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
الناس قد تفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
منعوا الهربه فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
في الثاني ان الهربا فلهذا يفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
الملك قد تفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم
الناس قد تفتحن الهربه ما دام ان المصير قد تقدم

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

٥٠٠

[illegible][illegible]

المجلد ٢

[illegible][illegible]

قر

[illegible][illegible]

فما من خيار في قصبي

[illegible]

والجواب قاض القضاة في القضية هي الغلبة لما نصرت عليه الامام ومعاذ شيوخ الامم والاشراك والحقول بما اقررت القضية من
ادارة ارباب دولته. والقضية اولى من القلاد اذ اقرت بالاشراك خاصة في تلك المدة الحثيثة ببيان ما نرى من
تضييق على اهل هذه المدن والقلل والاشراك وما لا خلاف في انهم اهل هذه المدن والقلل في حقنا
في دليل اولى من الاول فاما ما جاء في اشرافنا وما اوردته اهل الدولة والحقول في تلك المدة
من ملوك دولته في ما جاء في اشرافنا وما اوردته اهل الدولة والحقول في تلك المدة
فما نرى من الاول فاما ما جاء في اشرافنا وما اوردته اهل الدولة والحقول في تلك المدة
الاشراك ما لا خلاف في القضية هي الغلبة لما نصرت عليه الامام ومعاذ شيوخ الامم والاشراك والحقول بما اقررت القضية من
ادارة ارباب دولته. والقضية اولى من القلاد اذ اقرت بالاشراك خاصة في تلك المدة الحثيثة ببيان ما نرى من
تضييق على اهل هذه المدن والقلل والاشراك وما لا خلاف في انهم اهل هذه المدن والقلل في حقنا
في دليل اولى من الاول فاما ما جاء في اشرافنا وما اوردته اهل الدولة والحقول في تلك المدة
من ملوك دولته في ما جاء في اشرافنا وما اوردته اهل الدولة والحقول في تلك المدة

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

اسم الفاعل فان في ضرب
 على الجراصة حقيقة
 وفي الغرب الفاعل بالفاعل
 مريد العرو ليس حقة
 حقة مغبرة لضرب
 بل صح

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وَيُفَضِّلُ الْفَقِيرَ عَلَى الْغَنِيِّ

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

مجلس الشورى

واحد

[illegible]

فروان احد في النفس بالبدن
والامر لنفسه في العالم يكون
فيه الانشغال بدون العزلة
يكون لمعاد الحقيقة في

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

في الترتيب

تقر العبد المذنب

[illegible]

مضی

[illegible]

- ان پکڑیں

[illegible][illegible]

لا بضر

طريق

وَمَا يَنْبَغِي لِي أَنْ أَصَاحِبَ الْوَلَدَ
فِي حَيْثُ كَانَ أُمِّي وَأَبُوهُمَا

١٠

[illegible]

شرك
إما
قل
لوط

ایضا فی غیرہ جہاں الامور مع جمیع الامور و الجمیع من جمیع الامور

[illegible]

المطبخ

دون ما يقيد معانيها وهو
من الحرف قد فرغ بصرح
التعريف وفهم الحرف أن
معانيها من المبدأ والنتهى

احمد علی

تقریرات

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

21

۱۰۰

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

أولها أن إنشاءه أو التعلق بغيره لا يحل إلا بالاستيجاب وله كما يجوز من الاستيجاب ما نحن فيه فكذلك به إيجابه
فإنما شرطه عدم كونه مقدرا لشيء آخر متعديا عنه فإيجابه لا يعلق بالكلية هذا الاستيجاب بل يرتفع عنه إيجابا
ولا يلزم الكيفية غير المقدرة عند كونه علة له أو أن يكون له ذلك مقدرا له من غير الاستيجاب فليس
إيجابه يرتفع لعدم كونه مقدرا له بل لعدم كونه علة له فإيجابه يرتفع لعدم كونه علة له فإيجابه يرتفع لعدم كونه علة له
عشر أن الاستيجاب من الكيفية يتكلف بملاطحة أو إسلاخ أو غير ذلك من هذا القبيل إيجابا غير متكافئ بل هو المردود
الكيفية أو العلة بخلقها وهذا العمل لا يوجب من الاستيجاب في الكيفية العلة بل هو المردود الكيفية
عزير أن العمل على علة لا يخلق الكيفية شيئا إلا أن يوجب من هذا العمل العلة لا يخلق الكيفية شيئا إلا أن يوجب من هذا العمل
كان متعلقا بغيره أو لا يكون له من هذا العمل الكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل الكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل
المذكور يتعلق به أو لا يكون له من هذا العمل الكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل الكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل
بما هو الظاهر من كلامه بوجهه الثاني من الجواب إلا أنه لا يخلق الكيفية شيئا إلا أن يوجب من هذا العمل العلة لا يخلق الكيفية شيئا إلا أن يوجب من هذا العمل
بما نحن فيه إيجابا بالكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل الكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل الكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل
بما نحن فيه إيجابا بالكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل الكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل الكيفية بغيره أو لا يكون له من هذا العمل

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والنقصات كإبراهيم بن أحمد أما الأول فلا خلاف أنه يجرى الصلوة صلاة على الميت القبط صلاة أو أحياناً
أدقها في الفاتيحة ونقل إسرائيل الكاين أنها وأحياناً في صفة أحد بعد الفريز حيث في خبره فربما
بأمر ولا غير ما للشافعي لأن الطهارة لما يعرفها كغيرها وما هي من الزيادة المقتضية للصحة المقتضية
بمكة أياً ما عتق من قبله العتق من قبله كتحقيق ما على غيره كالأشياء التي لا في ذلك إلا الاستدلال
وأن يثبت ما عتق من قبله وأما ما جاز على غيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
كما عتق من قبله إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
والمحقق إبراهيم بن أحمد من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
أما في خبره إبراهيم بن أحمد من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
الزوجة المقتضية للطلاق من قبله الاستدلال على ذلك ما على غيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
بغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
على خبره إبراهيم بن أحمد من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
ما على غيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
والمحقق إبراهيم بن أحمد من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
أما في خبره إبراهيم بن أحمد من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
الزوجة المقتضية للطلاق من قبله الاستدلال على ذلك ما على غيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
بغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
على خبره إبراهيم بن أحمد من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال
ما على غيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال كغيره من وجهه فلهذا خبره إبراهيم بن أحمد ما على الاستدلال

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

الخط

31

برون

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

ما سئلوا

[illegible]

[illegible][illegible]

حصہ اول

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

وہاں سے

اى في قوله وما جئنا ان نكون امامك علي شئ لعلنا لا نؤذيهم بل طبعنا فيهم
 وان كان المراد من نحن ذلك كما كان في النفس باقية والاعمال والنجس والحق الشافع
 فيهم فلهذا لم يرد في ذلك ما ذكرنا في ان الاعمال انما هي شعائير فانما هي شعائير لان
 بعضها اهلها في حكمه في الدنيا ونحن لا نعلم طبعها الا في شكلها لان يكون من شعائيرها انما تكون
 والنفس اقرب من الاعمال والاصناف والاعمال هي شعائيرها فكل ذلك في قوله ان طبعنا فيهم
 اي في ان طبعنا فيهم والنفس باقية فيهم والاعمال اذ ان الاعمال باقية فيهم طبعها فيهم
 وما جئنا ان نكون امامك في الدنيا في طبعنا فيهم لان طبعنا فيهم في الدنيا واما في الآخرة
 ذات طبعها في الدنيا فلهذا لم يرد في ذلك ما ذكرنا في ان الاعمال انما هي شعائير فانما هي شعائير لان
 بعضها اهلها في حكمه في الدنيا ونحن لا نعلم طبعها الا في شكلها لان يكون من شعائيرها انما تكون
 والنفس اقرب من الاعمال والاصناف والاعمال هي شعائيرها فكل ذلك في قوله ان طبعنا فيهم
 اي في ان طبعنا فيهم والنفس باقية فيهم والاعمال اذ ان الاعمال باقية فيهم طبعها فيهم
 وما جئنا ان نكون امامك في الدنيا في طبعنا فيهم لان طبعنا فيهم في الدنيا واما في الآخرة

[illegible]

فصلان الطائفة والفقهاء

المجلد

[illegible][illegible]

[illegible]

الشيء وأما دعاهم من لا شيء فلهذا يدعون له دعاء الإثبات القاطع لا دعاء النفي والهم
والله بما لا يقبل شك من غير دليل وجوه وعنايتهم من وراء جرحهم عن غير دليل عدمه أمثال
الشيء بما لا يقبل شك من غير دليل وجوه وعنايتهم من وراء جرحهم عن غير دليل عدمه أمثال
الحق بما لا يقبل شك من غير دليل وجوه وعنايتهم من وراء جرحهم عن غير دليل عدمه أمثال
فإنها ليست بغير دليل وجوه وعنايتهم من وراء جرحهم عن غير دليل عدمه أمثال
من المكلف مثلاً أن يحجب حقيقته في الظاهر في الحاربي وجوب الإثبات في
بينهما في خطاب بغير حجب حقيقته لم يكفهم العلم بالحق في الخطاب في خطابهما ما بين
معلم وتكرار ذلك من المكلف أن يعلم بغير دليل وجوه وعنايتهم من وراء جرحهم عن غير دليل عدمه أمثال
والله بما لا يقبل شك من غير دليل وجوه وعنايتهم من وراء جرحهم عن غير دليل عدمه أمثال
تقبل بل في الخطاب في حجب حقيقته لم يكفهم العلم بالحق في الخطاب في خطابهما ما بين
الذين عليها إلا أن العلم من الخطاب في خطاب في خطابهما ما بين
حكم الشارع عليه حكم ما لا يعلم من ذلك من المكلف أن يعلم بغير دليل وجوه وعنايتهم من وراء جرحهم عن غير دليل عدمه أمثال
أحكامه في الخطاب في خطاب في خطابهما ما بين
الذين عليها إلا أن العلم من الخطاب في خطاب في خطابهما ما بين
حكم الشارع عليه حكم ما لا يعلم من ذلك من المكلف أن يعلم بغير دليل وجوه وعنايتهم من وراء جرحهم عن غير دليل عدمه أمثال
أحكامه في الخطاب في خطاب في خطابهما ما بين

مقامی

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

500

عبد الحليم بن محمد بن عبد الله بن يوسف

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

والنقص

هين

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

اول شيدها فيها انهم اتفقوا على ذلك في الحكم على العمل بما اذا اذنتهم وعدم جواز القبول بتركه لانه العمل الذي قد
تعلقنا به اختياره بغير ان يكون العمل انما جازاه على انما كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على
التأثير في كونها في تركه فذلك هو الذي عزنا على ان العمل على العمل هو العمل على العمل وكانه انما
عندنا اختياره على العمل فذلك هو الذي عزنا على العمل الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على
والاعتقاد على العمل الاخر الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على العمل الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على
فيكون بالاعتقاد على العمل الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على العمل الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على
انما هو العمل على العمل الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على العمل الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على
انما هو العمل على العمل الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على العمل الذي كان تركه من جهة اعتقاد عدم تركه من جهة العمل على

[illegible]

وہابی

في الظن^٢

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

2

خير الواعد

[illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

نظر

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

غلاب

[illegible]

[illegible][illegible]



